# مفهوم الصناعات الكبيرة وبنيتها في محافظة البصرة

الباحث. احمد ياسين حميد السعيدي

ha4012185@gmail.com

أ.م.د حميد عطية عبدالحسين الجوراني

hameed.abdulhassan@uobasrah.edu.iq

جامعة البصرة – كلية الآداب – قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة حجم المنشآت الصناعية الكبيرة ومدى مساهمتها في رفد الاقتصاد الوطني كذا معرفة وحجم القوى العاملة و المساحة و التوزيع الجغرافي للمنشأت الصناعية حيث ختلفت النسبة من قضاء الاخر وحسب عوامل التوطن داخل القضاء وجاء قضاء الزبير في المرتبة الأولى في عدد المنشئات واليدي العاملة و والمساحة ويعود ذلك المايمتلكة القضاء من مقومات طبيعية وبشرية ، في حين حل في المرتبة الثانية قضاء البصرة ، أما المرتبة الأخيرة فقد جاء قضاء والدير وذلك بس قلة الموارد في القضاء.

الكلمات المفتاحية: (الصناعات الكبيرة، مفهوم الصناعات الكبيرة ،الملائمة المكانية الصناعات الكبيرة ).

# The concept of large industries and their structure in the province of Basra

Researcher .Ahmed Yassin Hamid Al-Saeedi

Assistant Professor Dr. Hameed Attia Abdul-Hussein Al-Jorani

University of Basrah-College of Arts

**Abstract:**

Abstract The study aims to know the size of the large industrial establishments and the extent of their contribution to supplying the national economy, as well as knowing the size of the workforce, the area and the geographical distribution of the industrial establishments, where the percentage varied from the district.

Keywords: (large industries, the concept of large industries, spatial relevance of large industries).

**المقدمة:**

تعد الصناعات الكبيرة من اهم الانشطة الاقتصادية التي لا يمكن لأي بلد من بلدان العالم الاستغناء عنها فهي واحدة من اهم الجوانب الاقتصادية التي تقدمها الدولة لسكانها وإقليمها وتأخذ حيزاً من مساحة الأرض التي تقام عليها مؤسساتها المتنوعة، وتمثل الصناعة عصب الحياة الرئيسية لما توفره من خدمات وسلع متنوعة تلبي احتياجات السكان المتزايدة التي تزداد بزيادة الطلب واعداد السكان فيها، كما تعد الصناعات الكبيرة احد المؤشرات الرئيسية التي يقاس على ضوئها مدى تقدم وتأخر الامم، فضلاً عن ذلك تُعد دراسة الصناعات الكبيرة في اقضية المحافظات الرئيسة مادة خصبة للدراسة، وهي من الاختصاصات الجغرافية التي اهتم العديد من الباحثين في دراستها بشكل مفصّل.

**١- مشكلة الدراسة:**

تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية: -

أ- هل تتوزع الصناعات الكبيرة في جميع اقضية محافظة البصرة؟

ب- ما نوع الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة؟ واعداد العاملين والمساحات التي تشغلها.

**٢- فرضية الدراسة:**

على ضوء تحديد مشكلة الدراسة سيقة الفرضيات الآتية:-

أ- تتوزع الصناعات الكبيرة في جميع اقضية محافظة البصرة وبصورة غير عادلة إذ تتوفر في اقضية دون اخرى.

ب- تتنوع الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، واعداد العاملين والمساحات التي تشغلها.

**٣- هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى ما يأتي : -

أ- معرفة التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة واعداد العاملين والمساحة التي تشغلها.

ب- تحديد نوع الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة على وفق المعايير المحلية المعتمد في اعداد العاملين للصناعات الكبيرة في المحافظات العراقية والذي يشير إلى توفير ٣٠ عاملاً فأكثر للصناعة الكبيرة الواحدة.

**٤- مبررات الدراسة:**

من أهم المبررات التي اعتمدت عليها الدراسة ما يأتي :-

أ- أهمية الصناعات الكبيرة ودورها الفعال في تطور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمحافظة البصرة وازدهارها.

ب- الزيادة السكانية المستمرة في محافظة البصرة والتي تنعكس بدورها في زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية.

ب- قلة أعداد الصناعات الكبيرة وسوء توزيعها بين اقضية محافظة البصرة.

جـ- تعد إضافة جديدة للبحوث والدراسات الجغرافية التي تناولت موضوع الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة.

**٥- حدود منطقة الدراسة:**

تضمن الحدود المكانية لمنطقة الدراسة بأقضية محافظة البصرة، الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق، بين خطي طول (٤٠ َ٤٦ ْ - ٤٨ َ٣٠ ْ) شرقاً، ودائرتي عرض (٢٩ َ٥ ْ- ٣١ َ٤٠ ْ) شمالاً، تحدّها من جهة الشمال والشمال الغربي محافظتي ميسان وذي قار، ومحافظة المثنى من جهة الغرب، وجمهورية إيران الإسلامية شرقاً، والخليج العربي ودولة الكويت جنوباً، خريطة (١) وبمساحة إجمالية تبلغ (١٩٠٧٠) كم$^{٢}$، أي ما نسبته (٤,٤%) من مساحة العراق الإجمالية البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم$^{٢}$، وتتكون من (٩) اقضية وهي (البصرة، الزبير، أبي الخصيب، المدينة، الهارثة، القرنة، شط العرب، الدير، الفاو)، خريطة ().

أمّا الحدود الزمانية للدراسة تمثلت بدراسة واقع الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٢م وهي مدة الدراسة الميدانية.

خريطة (١) منطقة الدراسة

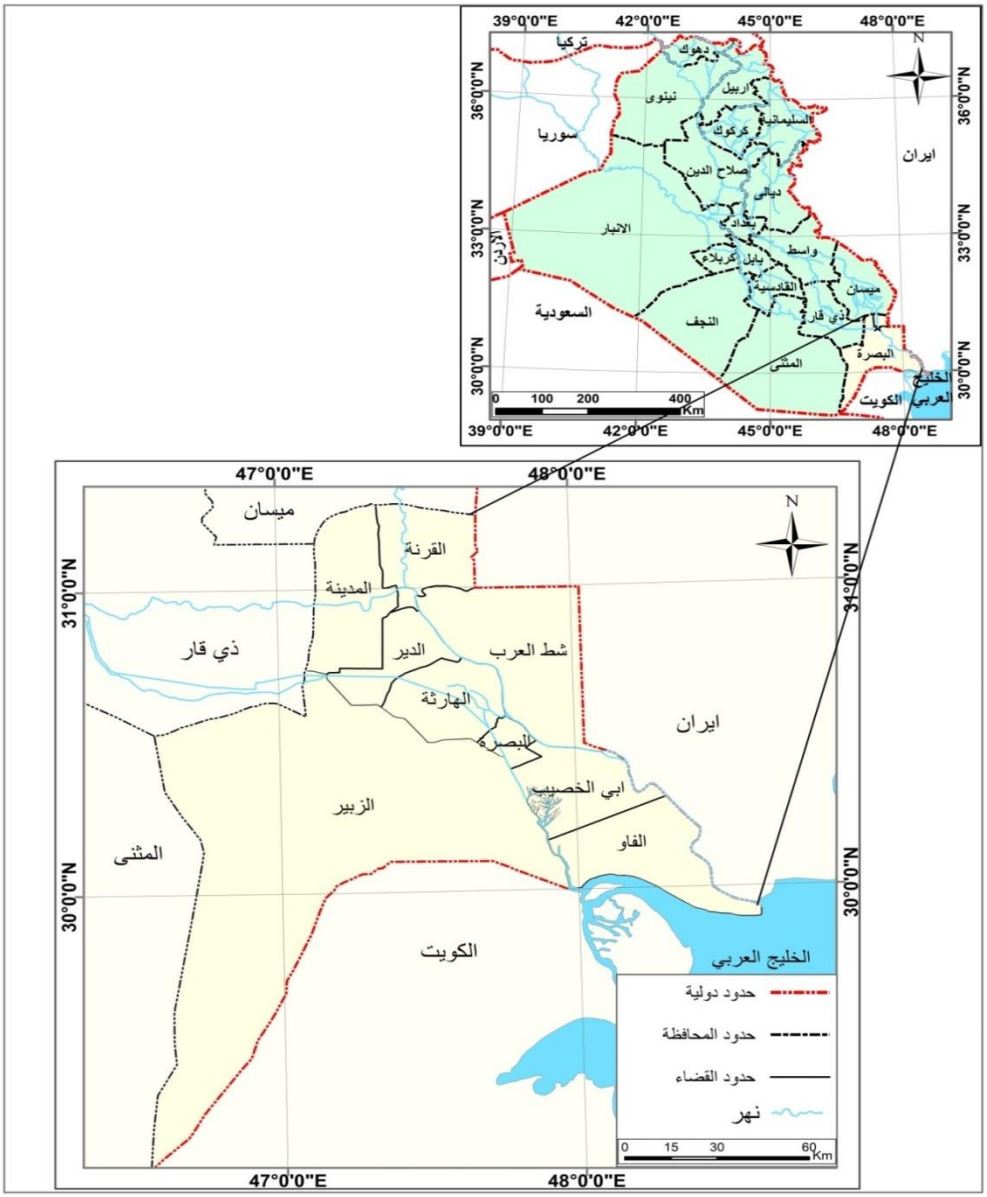

اولاً :مفهوم الصناعات الكبيرة :

اتبعت الدول معايير مختلفة لتعريف الصناعات الكبيرة ومن اهم المعايير الشائعة عدد العاملين و الموجودات والمبيعات ومستوى الاستثمار و قيمه راس المال إلا أن اكثر المعايير شيوعاً هو عدد العمال ،كذلك هناك اختلاف حول الحد الاعلى والادنى لعدد العاملين فمثلا في المانيا لا يزيد عدد العاملين (٤٩) عامل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة وما فوق ذلك فهي صناعات كبيره وفي انجلترا (٢٠٠) عامل او اكثر تعد كبيرة وفي اليابان (٣٠٠) عامل او اكثر تعد صناعات كبيرة ،ورغم هذا الاختلاف فان عدد كبير من الدول تعتبران المشاريع التي لا تتجاوز عدد العاملين فيها (٢٥٠) عامل هي صغيره و متوسطة وما فوق ذلك فهي كبيره، ولكن هناك دول استقر الراي الاخذ في الاعتبار حجم الاستثمار عند تحديد مفهوم اهميه الصناعات الصغيرة المتوسطة والكبيرة، فعلى سبيل المثال اصبحت المشروعات المتوسطة في الهند تعترف بالمشروعات تكاليف الاستثمارية (٧٥٠)الف دولار للمتوسطة و(٦٥)الف دولار للمشروعات الصغيرة واكثر من ذلك للكبيرة[١]

ثانياً :خصائص الصناعات الكبيرة

يتصف القطاع الصناعي في العراق بجمله من الخصائص يمكن تلخيصها بما يأتي العاني.

١-اغلبية المشاريع الصناعية موجهه لسد الطلب المحلي فهي صناعات معوضه للاستيرادات، فلا يصدر من هذه الصناعات إلا في حدود ضيقه.

٢- المشاريع الصناعية في العراق تعتمد على الدعم والحماية لغرض مواجهة منافسة السلع الصناعية المستوردة وبالتالي لا يؤدي ذلك إلى تحسين المنتجات الصناعية التي تتسم بضعف قدرتها التنافسية دوليا. وإن كان الحال تغير بعد عام ٢٠٠٣ ، إلا إن ظروف بلدنا المعروفة لا تسمح في الوقت الحاضر بالتطور النوعي والكمي لمواجهة منافسة السلع الأجنبية المستوردة بسبب تدهور الطاقة الكهربائية التي تعد عصب الصناعة كذلك الوضع الأمني المتردي في العراق ، كل ذلك لا يشجع المستثمر المحلي والأجنبي للاستثمار[٢].

٣- تعتمد أغلبية المشاريع الصناعية على استيراد المستلزمات السلعية والمواد الأولية الخاصة بعملية الإنتاج ، حيث تكون نسبة المستورد الأجنبي نحو ٦٠% من مستلزمات الإنتاج ولجميع الصناعة ،كذلك الاهتمام بتطوير صناعة إنتاج المستلزمات الداخلة في عملية التصنيع

٤-لم يخضع أداء المنشئات الصناعية العامة للتحليل استنادا إلى الأهداف الاقتصادية وطموحات التنمية التي أنشئت من اجلها، وعادة تدعم هذه المشاريع ماليا من قبل الدولة، وبالتالي عدم أمكانية تطور دراسات قويمة لهذه الصناعات

٥- تدار المنشآت الصناعية العامة من قبل الدولة وتشغيل الكوادر وانتقاء العناصر القيادية وقرارات الاستثمار والإنتاج والتسعير والتسويق، وبالتالي أمست هذه المنشآت تخشى الانفتاح و المنافسة.

٦-لم تتطلع المنشئات الصناعية العامة إلى توظيف العلوم الإدارية المعاصرة لرفع مستوى أدائها.

٧ - منتجات الصناعة العراقية تعاني من النوعية المتدنية ولكلا القطاعين العام والخاص، ولم يتمكن جهاز التقييس والسيطرة النوعية من إجبار المنشئات على تحسين نوعية منتجاتها .

٨- إن الأوساط الموجهة للقطاع الصناعي الخاص لم تبادر لتشجيع التوسع في شركات الأموال المساهمة المحدودة وغير المحدودة، وهذا الاتجاه هو السبيل الوحيد لقيام منشئات صناعية كبيرة للقطاع الخاص

**ثالثاً: بنية الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة**

تعتبر البنية الصناعية احد وسائل التي يتم فيها تحليل الواقع القطاع الصناعي ،حيث يتم معرفة هذا القطاع من حيث حجم الأيدي العاملة وحجم المساحة ونوع الانتاج وتوزيع حسب المناطق في منطقة الدراسة ذلك لمعرفة أهمية خصائص وواقع النشاط الصناعي لهذا النوع من الصناعات في محافظة البصرة .

تعرف البنية بأنها تحليل مجموعة النسبة والتناسب التي من خلالها يتم معرفة الهيكل الصناعي ومحاولة الوصول إلى بعض النتائج التي يسترشد بها المخطط لوضع الخطط الصِّناعية عند توزيع الاستثمارات الصناعية بالشكل الذي يوفر تحقيق التنمية المتسارعة [٣]

وتعرف كذلك على أنها دراسة الأهمية لكل فرع من فروع النشاط الصناعي ونسبته إلى مجموع النشاط الصناعي (٤)، حيث سنتطرق هنا الدراسة توزيع الايدي العاملة في الصناعات الكبيرة والتوزيع المساحي الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة والتوزيع النوعي الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة و والتوزيع حسب الاقضية الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة .

**١- توزيع الايدي العاملة للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة:**

الايدي العاملة مصطلح يستخدم للدلالة على اعداد العاملين للمؤسسات المختلفة ومنها الصناعية وهي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي على ضوئها يتم تحديد نوع الصناعات وحجمها فتقسم الصناعات الى صناعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة حسب اعداد الايدي العاملة، لذلك حظيت دراسة الايدي العاملة اهتمام جغرافيوا الصناعة لما لها من اهمية في توزيع الصناعات وحجمها.

ومن خلال الجدول (١) والشكل (١) سوف يتم توزيع الايدي العاملة حسب الفئات الحجمية الاتية:-

جدول (١) توزيع الايدي العاملة للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة حسب الفئات الحجمية لعام ٢٠٢٢.

| الفئة(عامل) | عدد الصناعات | % | عدد العمال | % |
|---|---|---|---|---|
| ٣٠ _ ١٠٠ | ٩٧ | ٧٣,٨ | ٤٧٤٨ | ١٠,٥ |
| ١٠١ _ ٢٠٠ | ١٢ | ٨,٥ | ١٧٤٦ | ٣,٩ |
| ٢٠١ فأكثر | ٢٣ | ١٧,٧ | ٣٨٦٨١ | ٨٥,٦ |
| المجموع | ١٣٢ | ١٠٠ | ٤٥١٧٥ | ١٠٠ |

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

شكل (١) توزيع الايدي العاملة للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة حسب الفئات الحجمية لعام ٢٠٢٢.

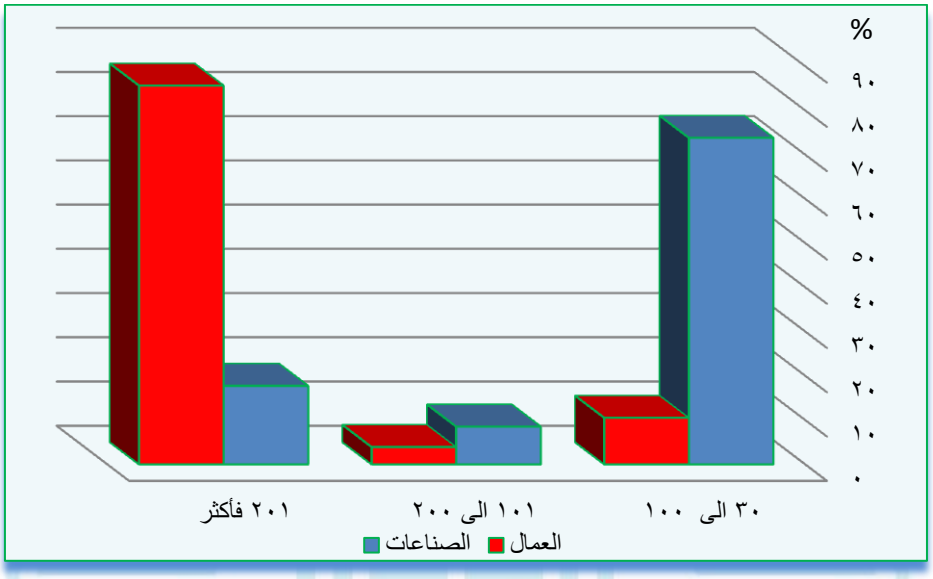


اعتماد على الجدول رقم (١)

**أ- الفئة الأولى (٣٠- ١٠٠ عامل) :**

تمثلت هذه الفئة بقلة عدد الايدي العاملة للصناعات الكبيرة إذ بلغ إجمالي عدد العاملين فيها (٤٧٤٨) عاملاً، أي ما نسبته (١٠,٥%) من إجمالي عدد العاملين في الصناعات الكبيرة لمحافظة البصرة، وتوزعت الايدي العاملة فيها على (٩٦) صناعة كبيرة، أي ما نسبته (٧٣,٨%) من إجمالي عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، وبمعدل عام بلغ (٤٩) عاملا للصناعة الكبيرة الواحدة في محافظة البصرة، تشمل هذه الفئة مجموعة الصناعات الكبيرة التي تتميز بقلة اعداد الايدي العاملة فيها ، وذلك لأنها تضم صناعات كبيرة لا تتطلب ايدي عاملة كثيرة مقارنة بالفئات الاخرى، توزيع الصناعات الكبيرة حسب الايدي العاملة وهي صناعة (الانشائية والمطاحن والغذائية والطلاء والخياطة والخشب والكرفانات ) .

**ب- الفئة الثانية (١٠١ – ٢٠٠ عامل) :**

يتبين من الجدول (١) انفاً ان إجمالي عدد العاملين بلغ (١٧٤٦) عاملاً، أي ما نسبته (١٠,٥%) من إجمالي عدد العاملين في الصناعات الكبيرة، ضمت هذه الفئة على (١١) صناعة

كبيرة، أي ما نسبته (٨,٥%) من إجمالي عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، وبلغ المعدل العام للعاملين في تلك الفئة (١٥٨) عاملاً للصناعة الكبيرة الواحدة وهو معدل اعلى من الفئة الأولى، وهي صناعة (الانشائية والمعدنية والبتروكيمياويات والطبية) .

**ج- الفئة الثالثة (٢٠١ عامل فأكثر):**

يتضح من الجدول (١) ان هذه الفئة تمثلت بإجمالي عدد عاملين بلغ (٣٨٦٨١) عاملاً، أي ما نسبته (٨٥,٦%) من إجمالي عدد العاملين في الصناعات الكبيرة، وتوزع عدد العاملين فيها على (٢٣) صناعة كبيرة، أي ما نسبته (١٧,٧%) من إجمالي عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، وبمعدل عام بلغ (١٥٨) عاملاً للصناعة الكبيرة الواحدة وهو معدل اعلى من الفئتين الاولى والثانية وذلك نتيجة لطبيعة عمل تلك الصناعات وما تحتاجه من ايدي عاملة تكفي لإدارتها بشكل اكثر كفاءة، وهي صناعة( الانشائية والغذائية والمحطات الكهربائية والمعدنية والبتروكيمياويات وحفر الابار والناقلات النفطية والغاز )

**٢- التوزيع المساحي للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة:**

تعد دراسة التوزيع المساحي من الجوانب الاساسية التي لها اهميتها في دراسة التوزيع المكاني لأي ظاهرة جغرافية فمن خلالها نتعرف على اتجاه وتباين توزيع الظاهرة وتكوين الانماط المختلفة تبعاً للمساحات التي تشغلها، كما أنها ذات أهمية كبيرة في معرفة الصورة التي فيها تتوزع الصناعات الكبيرة مساحياً، إذ على أساسها يقوم المخطط بتوزيع وإعادة ترتيب الصناعات الكبيرة بما ينسجم مع ما متوفر من مساحات تتوافق ومقوماتها الطبيعية والبشرية لخلق بيئة صناعية تتسم بكفاءتها الانتاجية والاقتصادية وبهذا فقد حظيت دراسة التوزيع المساحي اهتمام جغرافيوا الصناعة لما يشكله توزيعها من تباين في تركز الصناعات.

يتبين من الجدول (١) والشكل (٢) ان محافظة البصرة تضم مجموعة من الصناعات الكبيرة البالغ عددها (١٣٠) صناعة كبيرة، وتشغل مساحة تبلغ (٣٧٩٩٦٢٠م$^{٢}$) وتتباين تلك الصناعات حسب النوع والمساحة التي تشغلها منها صناعات كبيرة المساحة وأخرى متوسطة ومن ثم صغيرة المساحة، مما يتطلب التعرف على حجم المساحات التي تشغلها المواقع الصناعية، وعلى ضوء

ذلك يمكن ان نوزع المساحة للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة على شكل فئات مساحية وذلك منعاً للسرد والاسهاب في التحليل وكما يأتي:-

**أ- الفئة الأولى (١-٢٥٠٠م٢) :**

تميزت هذه الفئة عن بقية الفئات الأخرى بأنها الأقل عددا للصناعات الكبيرة إذ بلغ عدد الصناعات فيها (١٦) صناعة شكلت نسبة (١٢,٣%) من إجمالي عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة ، وبمساحة إجمالية تبلغ (٣١٠٥٠م٢)، أي ما نسبته (٠,٨%) من إجمالي مساحة الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة ، احتلت تلك الصناعات مساحات متباينة وبمعدل عام بلغ (١٩٤٠م٢) لكل صناعة وهي صناعة (الانشائية والمعدنية والطبية و المطاحن والغذائية ) .

جدول (٢) الفئات المساحية للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة لعام ٢٠٢٢.

| الفئة | عدد الصناعات | % | المساحة/م٢ | % |
|---|---|---|---|---|
| ٠-٢٥٠٠ | ١٦ | ١٢,٣ | ٣١٠٥٠ | ٠,٨ |
| ٢٥٠١ _ ٥٠٠٠ | ٢٨ | ٢٠,٨ | ١٢٨٦٥٠ | ٣,٤ |
| ٥٠٠١ _ ٧٥٠٠ | ٣١ | ٢٣,١ | ٢٢٠٤٩٠ | ٥,٨ |
| ٧٥٠١ فأكثر | ٥٧ | ٤٣,٨ | ٣٤١٩٤٣٠ | ٩٠ |
| المجموع | ١٣٢ | ١٠٠ | ٣٧٩٩٦٢٠ | ١٠٠ |

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

شكل (٢) الفئات المساحية للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة لعام ٢٠٢٢

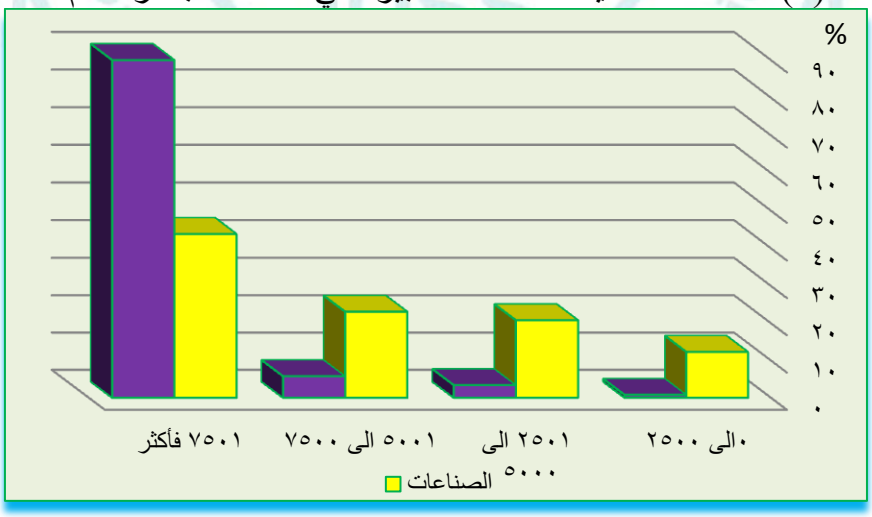


اعتماد على الجدول رقم (٢)

**ب- الفئة الثانية (٢٥٠١ – ٥٠٠٠م٢) :**

تضم هذه الفئة (٢٨) صناعة كبيرة، تشكل ما نسبته (٢٠,٨%) من إجمالي عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، توزعت على مساحة وصلت (١٢٨٦٥٠م٢)، أي ما نسبته (٣,٤%) من إجمالي مساحة الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة ، وهي صناعة (الانشائية والطبية والمعدنية والغذائية والبتروكيمياوية والكهربائية والطلاء والخياطة والغاز ).

**ج- الفئة الثالثة (٥٠٠١ - ٧٥٠٠م٢):**

تمثلت هذه الفئة في (٣١) صناعة كبيرة، أي ما نسبته (٢٣,١%) من إجمالي عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، احتلت مساحة بلغت (٢٢٠٤٩٠م٢)، أي ما نسبته (٥,٨%) من إجمالي مساحة الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة. وبمعدل عام بلغ (٧٣٤٩م٢) لكل صناعة واحدة منها وهي صناعة (الانشائية و الكهربائية والبتروكيمياوية والمطاحن والغذائية ) .

**د- الفئة الرابعة (٧٥٠١ م٢ فأكثر) :**

تتمثل هذه الفئة بأنها الفئة الاكثر عدداً ومساحة من بين الفئات الصناعية الأخرى إذ بلغ عدد الصناعات فيها (٥٧) صناعة كبيرة، أي ما نسبته (٤٣,٨%) من إجمالي عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، وبلغت مساحتها (٣٤١٩٤٣٠م٢)، أي ما نسبته (٩٠%) من إجمالي مساحة الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، وبمعدل عام بلغ (٥٩٩٩٠م٢) لكل صناعة واحدة.

يتضح مما سبق في اعلاه ان هنالك تباين في المساحات بين الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة إذ لا تستمر على وتيره واحدة فهنالك تفاوت كبير في المساحات وذلك نتيجة للتباين في نوع الصناعات الكبيرة وما تحتاجه كل صناعة من مساحات تكفي لسد متطلباتها واقامة منشآتها فهنالك صناعات تحتاج الى مساحة كبيرة واخرى تكتفي بمساحات اقل تبعاً لمتطلباتها المساحية وهي صناعة (الانشائية ،المعدنية البتروكيمياويات و الكهربائية و المصافي و الغذائية).

**٣-توزيع الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة حسب النوع لسنة ٢٠٢٢:**

يتبين من الجدول (٣) والشكل (٣) وجود (١٦) نوع من الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة لسنة ٢٠٢٢، تتباين في اعدادها من نوع لآخر، إذ بلغ اعلاها في الصناعات الانشائية التي تشكل (٥٨) صناعة كبيرة، أي ما نسبته (٤٤,٦%) من عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة ، بينما ينخفض العدد في بقية الصناعات الكبيرة ليصل إلى ادناه في صناعات (الطلاء، الخياطة، حفر الآبار، ناقلات النفط، مصافي النفط) التي تمثلت على وجود صناعة كبيرة واحدة لكل نوع منها، أي ما نسبته (٠,٨%) من عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، وتأرجحت بقية الصناعات الكبيرة بينها إذ بلغ إجمالي أعدادها في محافظة البصرة (١٣٠) صناعة كبيرة بمختلف أنواعها، تخصص البعض منها بإنتاج صناعة واحدة والبعض الآخر تمثل بإنتاج مجموعة من الصناعات.

جدول (٣)

توزيع الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة حسب النوع لعام ٢٠٢٢

| ت | الصناعات | عدد الصناعات | % | المساحةم٢ | % | عدد العمال | % | عدد الاقضية | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الانشائية | ٦٠ | ٤٤,٦ | ١٨٩٩٦٥٠ | ٥٠ | ٤٤٩٨ | ١٠ | ٦ | ٦٦,٧ |
| ٢ | المطاحن | ١٦ | ١٢,٣ | ١٢٧٦٦٥ | ٣,٤ | ٦٨٠ | ١,٥ | ٢ | ٢٢,٢ |
| ٣ | الغذائية | ١٥ | ١١,٥ | ٩٣٣٣٥ | ٢,٥ | ٨٥٩ | ١,٩ | ٥ | ٥٥,٦ |
| ٤ | المحطات الكهربائية | ٩ | ٦,٩ | ٣١٢٧٦٣ | ٨,٢ | ٢٦٢٨ | ٥,٨ | ٥ | ٥٥,٦ |
| ٥ | المعدنية | ٦ | ٤,٦ | ٦٤٥٩٩٢ | ١٧ | ٦٧٩٧ | ١٥ | ٢ | ٢٢,٢ |
| ٦ | الكرفانات | ٦ | ٤,٦ | ٦٢٥٠٠ | ١,٦ | ٣٥٩ | ٠,٨ | ٢ | ٢٢,٢ |
| ٧ | المطابع | ٤ | ٣,١ | ٣٦٠٠ | ٠,١ | ٢٥٢ | ٠,٥ | ٢ | ٢٢,٢ |
| ٨ | البتروكيمياويات | ٣ | ٢,٣ | ٣٧٣٩٠٠ | ٩,٨ | ٧٣٩٧ | ١٦,٤ | ٢ | ٢٢,٢ |
| ٩ | الطبية | ٣ | ٢,٣ | ٣١٠٠٠ | ٠,٨ | ٢٧٢ | ٠,٦ | ٢ | ٢٢,٢ |
| ١٠ | الخشب | ٣ | ٢,٣ | ٢٠٣١٥ | ٠,٥ | ١٣٥ | ٠,٣ | ١ | ١١,١ |
| ١١ | الغاز | ٢ | ١,٥ | ٦٠٠٠ | ٠,٢ | ٥٠٦٣ | ١١,٢ | ١ | ١١,١ |
| ١٢ | الطلاء | ١ | ٠,٨ | ٢٩٠٠ | ٠,١ | ٥٦ | ٠,١ | ١ | ١١,١ |
| ١٣ | الخياطة | ١ | ٠,٨ | ٧٠٠٠ | ٠,٢ | ٣١ | ٠,١ | ١ | ١١,١ |
| ١٤ | حفر الآبار | ١ | ٠٨ | ٧٩٠٠٠ | ٢,١ | ٧٥٩٠ | ١٦,٨ | ١ | ١١,١ |
| ١٥ | ناقلات النفط | ١ | ٠,٨ | ٥٠٠٠ | ٠,١ | ٢٧٥٠ | ٦,١ | ١ | ١١,١ |
| ١٦ | مصافي النفط | ١ | ٠,٨ | ١٢٩٠٠٠ | ٣,٤ | ٥٨٠٨ | ١٢,٩ | ١ | ١١,١ |
| | المجموع | ١٣٢ | ١٠٠ | ٣٧٩٩٦٢٠ | ١٠٠ | ٤٥١٧٥ | ١٠٠ | ٩ | ١٠٠ |

المصدر: بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

شكل (٣) توزيع الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة حسب النوع لعام ٢٠٢٢

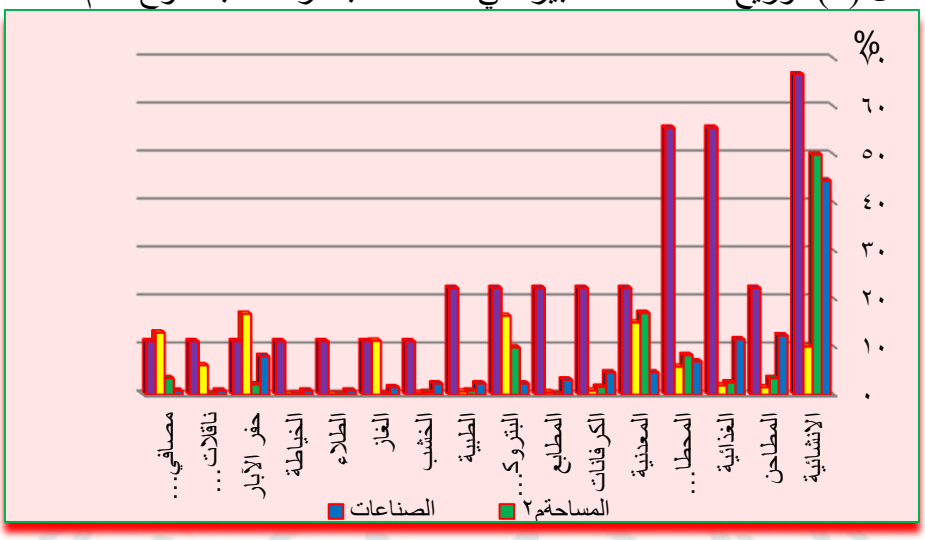


اعتماد على الجدول رقم (٣)

أما بالنسبة إلى المساحة فهي الأخرى تباينت في حجمها من نوع لآخر، اذ بلغت المساحة الإجمالية للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة (٣٧٩٩٦٢٠م$^{٢}$)، أي ما نسبته (١٩,٩%) من مساحة المحافظة، احتلت الصناعات الانشائية اعلى المساحات بين الصناعات الكبيرة والبالغة مساحتها (١٨٩٩٦٥٠م$^{٢}$)، أي ما نسبته (٥٠% ) من مساحة الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، بينما سجلت أدني مساحة في صناعة الطلاء البالغة مساحتها (٢٩٠٠م$^{٢}$)، أي ما نسبته (٠,١%) من مساحة الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، وتعود اسباب هذا التباين في المساحة الى التباين في اعداد الصناعات الكبيرة وطبيعة الصناعات وحجمها وما تحتاج اليه من مساحة كافية لتقوم نشاطها عليه.

اما أعداد العاملين في الصناعات الكبيرة البالغ إجمالي عدد العاملين فيها (٤٥١٧٥) عاملاً، فهو الآخر يتباين ايضاً فيها، إذ سجل عدد العاملين في الصناعات الانشائية (٤٤٩٨) عاملاً، أي ما نسبته (١٠%) من عدد العاملين في الصناعات الكبيرة، وأدنى عدد للعاملين سجل في صناعة الخياطة إذ يوجد فيها (٣١) عاملاً، أي ما نسبته (٠,١%) من عدد العاملين في الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة ، وتعود اسباب التباين في العاملين إلى التباين في نوع واعداد الصناعات الكبيرة وحاجتها من الايدي العاملة.

**٤- التوزيع المكاني للصناعات الكبيرة في محافظة البصرة بحسب الأقضية لعام ٢٠٢٢:**

يتبين من الجدول (٤) ان الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة تتوزع على كل اقضية المحافظة البالغ عددها (٩) اقضية، وقد تباينت الاقضية في اعداد وتوزيع الصناعات الكبيرة فيها، إذ سجل عدد الصناعات الكبيرة اعلاه في قضاء الزبير والبالغ (٦٤) صناعة كبيرة، أي ما نسبته (٤٨,٥%) من عدد الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، ثم سجل عدد الصناعات الكبيرة أدناه في قضائي الفاو والمدينة، وبواقع صناعات كبيرة واحدة لكل قضاء منهما، أي ما نسبته (٠,٨%) من عدد الصناعات الكبيرة في المحافظة، ان هذا التباين في اعداد الصناعات الكبيرة الموزعة على اقضية محافظة البصرة يعود إلى مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية منها توفر المساحات الكبيرة والمواد الاولية والايدي العاملة وطرق النقل والمواصلات كلها عوامل ساعدت على تباين اعداد الصناعات الكبيرة في اقضية محافظة البصرة.

جدول (٤)

التوزيع المكاني للصناعات الكبيرة بحسب الأقضية في محافظة البصرة لعام٢٠٢٢

| ت | اسم القضاء | عدد الصناعات | % | المساحة/م$^2$ | % | عدد العاملين | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الزبير | ٦٤ | ٤٨,٥ | ١٦٤٢٢٤٢ | ٤٣,٢ | ٣٩٦٠١ | ٨٧,٧ |
| ٢ | البصرة | ٣٥ | ٢٦,٩ | ٤١٠٧٨١ | ١٠,٨ | ٣٢٦٧ | ٧,٢ |
| ٣ | ابي الخصيب | ١٦ | ١٢,٣ | ١٧٢٩٩٠ | ٤,٦ | ٩٣٩ | ٢,١ |
| ٤ | المدينة | ٥ | ٣,٨ | ٣٧٠٠٠٠ | ٩,٧ | ٢٥٥ | ٠,٥ |
| ٥ | شط العرب | ٤ | ٣,١ | ١٩٣١٠٠ | ٥,١ | ٣٥٤ | ٠,٨ |
| ٦ | القرنة | ٤ | ٢,٣ | ٧٨٠٥٠٧ | ٢٠,٥ | ٢٥٩ | ٠,٦ |
| ٧ | الهارثة | ٢ | ١,٥ | ١٧٠٠٠٠ | ٤,٥ | ٢٨٥ | ٠,٦ |
| ٨ | الفاو | ١ | ٠,٨ | ١٠٠٠٠ | ٠,٣ | ١٧٣ | ٠,٤ |
| ٩ | الدير | ١ | ٠,٨ | ٥٠٠٠٠ | ١,٣ | ٤٢ | ٠,١ |
| المجموع | | ١٣٢ | ١٠٠ | ٣٧٩٩٦٢٠ | ١٠٠ | ٤٥١٧٥ | ١٠٠ |

المصدر: بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

كما تباينت الصناعات الكبيرة في اقضية محافظة البصرة من حيث المساحة وأعداد العاملين فيها، إذ شكلت المساحة أعلاها في قضاء الزبير والبالغة (١٦٤٢٢٤٢م$^2$)، أي ما نسبته (٤٣,٢%) من مساحة الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، وجاءت بالمرتبة الأولى لوجود (٦٤) صناعة كبيرة فيها التي اتحلت ما نسبته (٤٨,٥%) من عدد الصناعات الكبيرة في المحافظة، بينما

شكلت المساحة أدناها في قضاء الفاو البالغة (١٠٠٠٠م٢) بواقع صناعة كبيرة واحدة، أي ما نسبته (٠,٣%) من مساحة الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة.

اما بالنسبة الى اعداد العاملين في اقضية محافظة البصرة فهو الآخر متباين من قضاء الى آخر، احتل قضاء الزبير اعلاها في عدد العاملين، البالغ (٣٩٦٠١) عاملاً ، أي ما نسبته (٨٧,٧%) من عدد العاملين في الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة، بينما بلغ عدد العاملين ادناه في قضاء الدير البالغ (٤٢) عامل من واقع صناعة كبيرة واحدة، أي ما نسبته (٠,١%) من عدد العاملين في الصناعات الكبيرة.

يتبين مما سبق ان مساحة وأعداد العاملين للصناعات الكبيرة متباين في اقضية محافظة البصرة وذلك نتيجة للتباين في نوع وعدد الصناعات الكبيرة ووظيفتها وحاجتها من المساحة والايدي العاملة في القضاء الواحد.

خريطة (١) التوزيع المكاني للصناعات الكبيرة بحسب الأقضية في محافظة البصرة لعام٢٠٢٢

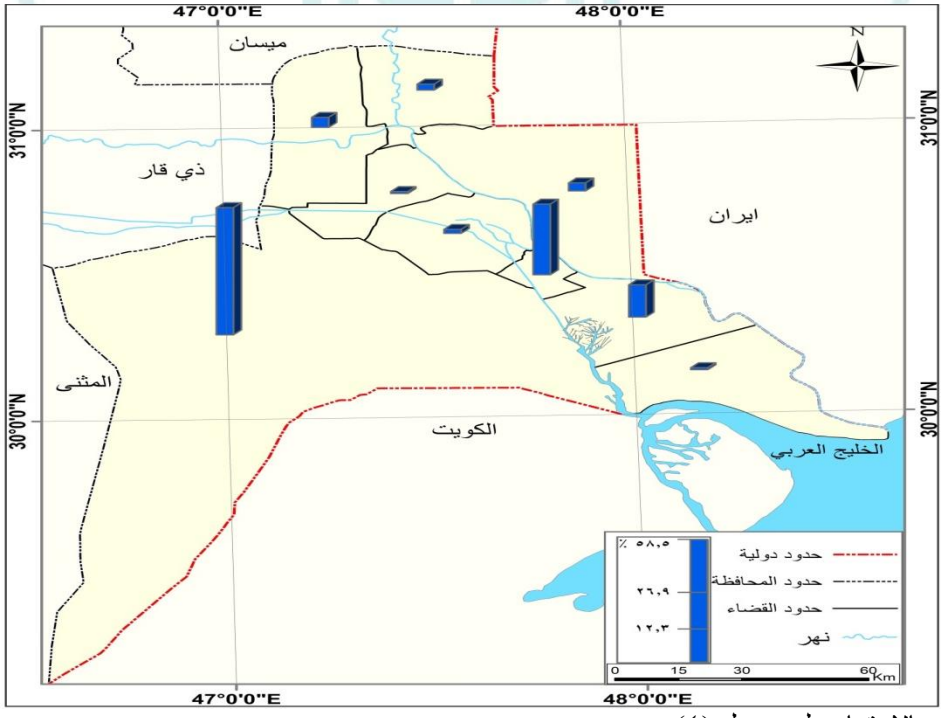


المصدر : بالاعتماد على جدول (٤)

**رابعاً : الملائمة المكانية الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة**

يمكن تعريف الملائمة المكانية بأنها (( التنظيم الموقعي لتوزيع المنشأت الصناعية في المدينة، بحيث المسافة بين كل منشأة وأخرى مدروسة ومناسبة لجميع السكان وتقترب من أماكن توزيعهم، وكنا اتهم لعالية، وهذا يتم من خلال استخدام المعايير التخطيطية الخاصة بتوقيع كل مؤسسة من خلال ثلاثة أمور المسافة - الزمن – الجهد)تمكن طريقة تقييم الملائمة المكانية من خلال التعرف على درجة نجاح المشاريع الصناعية في مواقعها القائمة لأن هذه الطريقة تعتمد الأسلوب الكمي والاستعانة بالصور الفضائية وقواعد البيانات والتحليل الآلي في قياس القيمة المكانية للمشاريع، في ضوء مجموعة من المعايير الخاصة بها والتي تمل مقومات الانتاج توفير المدخلات وتصريف المخرجات وتجنب الآثار والانعكاسات السلبية، وبذلك يمكن المقارنة بين مجموعة من المشاريع الصناعية أو بين استخدام واخر ضمن الرقعة الجغرافية الواحدة او بين منطقتين مختلفتين أيضاً تساعد الملائمة المكانية على معرفة ملائمة الأماكن لقيام المشاريع المستقبلية من خلال تقييم مدى قدرتها على توفير مستلزمات قيام المشروع وتطوره، اعتمادا على خصائصها الحالية ثم مقدرة تلك الخصائص على تحقيق التنمية المكانية جنبا إلى جنب مع الاستخدامات السائدة في ذلك المكان، وفيما بعد ذلك تتضح صور المناطق والأقاليم أمام المخططين ليتمكنوا من وضع الخطط اللازمة للاستثمار والتنمية في كل اقليم حسب درجة نجاحه وماذا يتطلب كل منها لكي ينهض وينمو[٥] تعتبر محافظة البصرة من المحافظات التي تكون ملائمة الانشاء مشاريع صناعية بصورة عامة والصناعات كبيرة بصورة خاصة حيث توجد جميع وعوامل لتوطن سواء كانت طبيعية او بشرية مع وجود بعض المعرقلات التي يمكن التخلص منها من خلال التطور التكنلوجي الحاصل في الصناعات العالمية ومن اهم المقومات التي تمتلكها محافظة البصرة هي النقل والمساحة والايدي العاملة حيث يوجد في محافظة البصرة طرق نقل برية تربط المحافظة بالعراق ، اضافة الى وجود ميناء ام قصر الذي يعتبر واجة العراق المائية والذي يعتبر من اهم طرق النقل في العراق ذا يستقبل الكثير من البواخر التجارية والتي تنقل المواد الاولية الصالح القطاع الصناعي في العراق ، ايضا ميناء الفاو الذي يستمر العمل في حالياً وعنده اتمام العمل في يصبح من اهم الموانئ التجارية في الشرق الوسط الما يمتلكه من اهمية تجارية كبيرة ،اما سكك الحديد فتربط البصرة بمجموعه من سكك الحديد التي تعمل الصالح القطاع التجاري والقطاع نقل المسافرين حيث تربط الاولى من ميناء ام قصر الى المحافظات الشمالية والذي يعتمد علية بنقل البضاع التجارية ،اما بالنسبة للمساحة فتعتبر محافظة البصرة من اكبر محافظات العراق من حيث المساحة وتقدر مساحة محافظة البصرة بحوالي ١٩,٠٧٠كم$^{٢}$ اذ ان هذا المساحة تعتبر عامل مهم الانشاء صناعات كبيرة في المحافظة اما بالنسية الايدي العاملة تعتبر محافظة البصرة ثالث اكبر محافظة من حيث السكان في العراق حيث يقدر سكانها بحوالي (٣٢٥٣٧٢٩)نسمة وهذا ما يدل على انها منطقة صالح القيام الصناعات الكبيرة، اضافة الما تقدم تمتلك محافظة البصرة اهم المواد الاولية التي تحتاجها الصناعة الكبيرة التي سوف نتكلم عنها ،كذلك تحتل محافظة البصرة المرتبة الاولى بأنتاج النفط الخام في العراق وبنسبة كبيرة جداً تقدر بكثر من ٨٥%من انتاج العراق الكلي وكذلك وجود

محطات كهربائية كبيرة يمكن ان تسد حاجة الصناعات الكبيرة من الطاقة وسنتكلم عن ثلاث مشاريع يمكن ان تنشئ في المحافظة من خلال توفر عوامل التوطن فيها.

. أ - مصنع لانتاج معجون الطماطم في قضاء الزبير

تقع مدينة الزبير إلى الجنوب الغربي من مدينة البصرة في جنوب العراق، وكانت تعتبر المدينة أحد مراكز الاستراحة للمسافرين بين الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي والعراق، كما أن قربها من البادية جعلها موقعاً لاستقرار البدو القادمين من صحراء نجد وبادية العراق ومنطقة للتبادل التجاري معهم والزبير كقضاء عراقي له مكانتها التاريخية ويحفل بالتراث والأحداث خلال بضعة قرون منذ تأسيسه .كما أنه محط رحال القادمين والقاصدين إلى حج بيت الله الحرام ممن هم خارج العراق القادمين من الشمال والشرق وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الصحابي الزبير بن العوام المدفون فيها سنة ٣٨ هـ/ ٦٥٨م، وهو ابن عمة النبي محمد (ص)، وهي تقع بين موقع مدينة المربد الأثرية وبين مدينة البصرة القديمة ،ومن المقومات التي يمتلكها لقضاء هي (المساحة والايدي العاملة والمواد الاولية والطاقة وطرق النقل ) حيث وجود هذا المقومات يساعد على انشاء المصنع ، اذ تشكل مساحة قضاء الزبير حوالي (١١٦١٨) كم$^{٢}$ هو اكبر قضاء في محافظة البصرة من حيث المساحة حيث تمتد مساحة الزبير من شط البصرة الى الحدود مع دولة الكويت جنوباً الى محافظة المثنى غرباً وصلاً الى الحدود مع المملكة العربية السعودية وهذا المساحات الخلية والتي يعتبر النسبة الاكبر منها غير مستخدمة تساعد على قيام صناعات كبيرة في القضاء خصوصا مع توفر المواد الاولية ،اما بالنسبة الى الايدي العاملة يبلغ سكان مدينة الزبير (٥٧١٩١٠)[٦]نسمة ويشكل نسبة (١٧،٥%) من سكان محافظة البصرة حسب تقديرات السكان السنة٢٠٢٢ وهذا دليل على ان القضاء يمتلك ايدي عاملة كبيرة تساعد على انشاء صناعات كبيرة في القضاء .اما بالنسبة للمواد الاولية حيث يعتبر الزبير من اهم مناطق انتاج الزراعي في العراق خصوصاُ الزراعة محصول الطماطم الزراعي في قضاء الزبير بضعة آلاف من المزارع، نطاق الزبير من شمال غرب مدينة الزبير حتى أقصى جنوب قضاء الزبير في سفوان وفي خور الزبير ، تربة قضاء الزبير أكثرها رملية مختلطة بعروق صخرية أو متكلسة، وأرض حوض كرى سعدة طينية ممزوجة بالرمل صالحة للزراعة، تُزرع الخضروات في الزبير واهمها محصول الطماطم ثم البصل والثوم ثم الخيار . المناطق الزراعية في الزبير في ثلاثة أنحاء، في الشمال الغربي التي فيها منطقة البرجسية المعروفة بخصوبة أرضها التي أنشئت فوق حوض كرى سعدة المندرس، وزرعت في البرجسية الطماطم أول مرة في سنة ١٩١٠م، وحين ظهر النفط في البرجسية، اضطر بعض الزراع إلى ترك أراضيهم هناك، وفي الشمال الغربي أيضاً منطقة المسقوفية ومنطقة المنسية التي فيها حسو "بحيث"، وهو مورد ماء عذب، ومنطقة الجري والضليعات، والسلمانية جنوب شرقي الشعيبة. وفي جنوب الزبير مناطق زراعية تشمل الشمرية والدريهمية والذروية والرافضية وسديرة والعرقلي والنجمي وبريج وسلمى ومعذر الطير وأم خيال وعزيز الماء والمويلحات ومقدر الماء والكريطيات ذات الموارد العذبة، وصولاً إلى مدينة سفوان التي هي " ثاني أخصب مناطق

قضاء الزبير بعد البرجسية، وفي سفوان الاف المزارع والذي يعتبر من اهم المناطق الزراعة الطماطم في العراق حيث يمتلك قضاء الزبير اكثر من (٣٥٠٠)مزرعة وكمية الانتاج الموسم الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢ وصلت الى اكثر من (٩٠٠٠)طن /يوم وفي موسم ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وصلت الى (٨٠٠٠)[٧]طن /يوم حيث يصدر نسبة ٨٥ % من المنتوج الى محافظات العراق ويصل حتى محافظات اقليم كردستان ، اضافة الى ذلك فأنه اكثر من مليون دوم تم تحويلها الى القطاع النفطي بعد جولات التراخيص واستخدامها الاستخراج لنفط مع هذا فأنه كمية الانتاج يمكن من خلالها انشاء مصنع لانتاج معجون الطماطم ،ايضا بالاضافة الى المادة الاولية فأنه قضاء الزبير يمتلك طرق نقل التسويق المنتج حيث يوجد في البصرة الخط الدولي (السريع) الذي يربط البصرة بمحافظات الوسط والشمال والذي تم انشائه في عام ١٩٧٧بطول ١٢٠٠كم يبدا من ميناء ام قصر مروراً بمحافظات الجنوب والوسط والشمال البلاد اضافة الى ذلك وجود ميناء ام قصر التجاري الذي يستقبل الاف الطنان يوميا ويعتبر الممول الرئيسي التجارة والصناعة في البلاد بصورة عامة ومحافظة البصرة بصورة خاصة . كذلك وجود خط سكك الحديد الذي يبدأ من ميناء ام قصر الى محافظات الوسط مع وجود العديد من المحطات التي يتم تحميل البضاع منها ويبلغ بطول (١٢٧١) كم[٢] اضافة الما تقدم

يمتلك قضاء الزبير مجموعة من المحطات الكهربائية التي تسد حاجة المصنع بالاضافة الى ان القضاء يعتبر الاول بكمية النفط الخام حيث يتم استخراج اكثر من ٨٥%من النفط من قضاء الزبير فقط بالاضافة الى الغاز الطبيعي الذي يستخراج مصاحب النفط بكميات كبيرة .

مما تقدم يمكن القول انا اختيار موقع الانشاء مصنع الانتاج المعجون الطماطم في قضاء الزبير مناسب جداً وقد يكون ذات مردود مادي كبير وقد تم اختيار موقع المصنع بالقرب من ناحية سفوان حيث يكون قريب على المادة الاولية وقريب على طرق النقل بالاضافة الى وجود مساحة كبيرة يمكن ان يتم استقلالها ،اضافة الى ذلك بعيدة عن السكن وقت تقلل من كملية التلوث التي توثر على السكان في الناحية.

ب: مصنع التكرير النفط في قضاء مدينة

يقع هذا القضاء في شمال

غرب محافظة البصرة على الضفة الجنوبية والغربية لنهر الفرات، يحدها شرقاً قضاء القرنة وغرباً محافظة ذي قار شمالاً محافظة ميسان جنوبا قضاء الزبير، ترتبط المُدينة بطرق رئيسية مع كل من قضاء القرنة محافظة ذي قار .

ويبعد قضاء المدينة عن مركز محافظة البصرة ٩٥ كم وهي نفس المسافة التي تبعدها عن مدينة الناصرية .

تمتاز قضاء المدينة بوجود النفط فيها حيث تطفو على بحر من النفط وتعتبر من المصادر الرئيسية في دعم ميزانية العراق حيث يوجد في المدينة حقل نفط (غرب القرنة ١) الذي ينتج ٥٠٠٠٠٠ برميل يوميا ومستمر بالزيادة كل يوم وحقل نفط (غرب القرنة ٢) الذي بدأ بإنتاج النفط في عام ٢٠١٤ بطاقة اولية ١٢٠٠٠٠ برميل في اليوم وفي يوم ١٥ -٥-٢٠١٤ اعلنت

شركة لوك اويل عن وصول إنتاجها إلى ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم والان الإنتاج ٤٥٠٠٠٠ برميل / يوم ويمتلك قضاء المدينة أكبر احتياطي للنفط في العراق ويبلغ ٤٣ مليار برميل من احتياطي العراق علما ان الاحتياطي النفطي العراقي ١٤٥ مليار برميل[٨] كذلك تبلغ مساحة قضاء المدينة حوالي (٩٨٩)[٩]كم٢ وتوفر هذا المساحة ميزة لانشاء مصنع التكرير النفط ، بالاضافة الوجود المادة الاولية النفط الخام بكميات كافية لتسد حاجة المصنع المقترح ووجود مساحة كافية كذلك يمتاز القضاء بأيدي عاملة اذ يبلغ عدد السكان قضاء المدينة (٢٦٢٤٨٧)[١٠]نسمة وتشكل نسبة (٨%)من حجم سكان محافظة البصرة

مما تقدم ومن خلال عوامل التوطن نلاحظ ان اختيار موقع انشاء مصنع تكرير النفط قد يكون انسب في قضاء المدينة حيث وجود المادة الاولية وكذلك طرق نقل يربط القضاء بمركز المحافظة و المحافظات الاخرى ،ويمكن ان يكون اختيار الموقع اله دور في تخلص من التلوث البيئة واثارة على السكان فوجود مساحات خالية شرق القضاء له دور في نقل الملوثات بعيد عن مركز القضاء ، اذ ان جميع الاسباب التي تم ذكرها عملت على اختيار هكذا موقع مستقبلي وملائم الانشاء مصنع التكرير النفط الخام في محافظة البصرة الرفد الاقتصاد الوطني وسد حاجة السكان من مشتاقة النفط في المحافظة.

ج- انشاء مصنع تعليب الاسماك في قضاء الفاو

تقع مدينة الفاو في الجنوب الشرقي لقضاء الفاو والذي يحده من الشمال ناحية السيبة التابعة لقضاء أبي الخصيب ومن الجنوب مياه الخليج العربي ومن الشرق مياه شط العرب الفاصلة بين القضاء وجمهورية إيران الإسلامية ومن الغرب مياه خور عبد الله الفاصلة بين القضاء وقضاء الزبير ودولة الكويت، وبهذا فهو يمتد بين دائرتي عرض ٢٩'٩٤° و ٣٠'٣٤° شمالاً وخطي طول ٤٨'٢١° و ٤٨'٣٦° شرقاً.

وتبلغ مساحة المدينة ٩٨ كيلومتراً مربعاً وهذا المساحة تساعد على انشاء مصنع تعليب اضافة الى وجود المادة الاولية التي هي اساس انشاء المصنع حيث يوجد في قضاء الفاو اكبر مصائد الاسماك البحرية اذ يوجد في قضاء الفاو ٢٤ نوع من الاسماك البحرية بمعدل انتاج عالي يكفي انشاء مصنع التعليب حيث يقدر انتاج (٦٦٠٩,٥) طن في عام ٢٠٢٠ وفي عام ٢٠٢١ (٦٧٢١)[١١]طن وهذا الكمية تكفي علمية التعليب الزائد على الاستهلاك السكان في محافظة اضافة الى ما تقدم هناك طرق النقل التي تربط الفاو بمركز محافظة البصرة بطريق بري يبلغ طولة ١٢٠كم ، كذلك وجود ميناء الفاو الكبير الذي من المؤمل أن يصبح من أكبر الموانئ في العالم وأكبر ميناء في الشرق الأوسط وسيحوّل الفاو إلى مدينة عالمية تجارية اقتصادية ضخمة. وقد تم العمل في منذ فترى طويلة ولازال مستمر حيث سوف يكون عامل

ايجابي النقل المنتج الى خارج البلد خصوصا وان الاسمال العراقية تعتبر من افضل الاسمال على مستوى المنطقة ، اضافة الى ذلك ان هناك ارض خالية خارج حدود المدينة يمكن مال خلالها تقليل التلوث الذي تسببه الصناعة المقترحة مما تقدم يمكن القول ان انشاء مشروع من هذا النوع قد يكون الى فائدة السكان ذلك القضاء الذي هم معظمهم من الصيادين او المتاجرين في الاسماك اذ يبلغ سكان قضاء الفاو (٤٧٢٦٨)[١٢]نسمة .

خريطة رقم (٣)

المشاريع الصناعية المقترح انشائها في محافظة البصرة

المصدر: بالاعتماد على الدراسة الميدانية

استنتاجات:

١-يتباين التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة على مستوى أقضية المحافظة تبعاً لتباين مقومات التوطن الصناعي، إذ تركزت بالمرتبة الأولى في قضاء الزبير (٦٣) منشأة وبنسبة ٤٨,٥% ويأتي قضاء البصرة بالمرتبة الثانية (٣٥) منشأة بنسبة ٢٦,٩% في حين يحتل قضاء ابي الخصيب المرتبة الثالثة ١٦ منشأة بنسبة ١٢,٣% وجاء في المرتبة الرابعة قضاء المدينة(٥)منشأة بنسبة ٣,٨% ثم احتل قضاء شط العرب المرتبة الخامسة (٤) منشأة بنسبة ٣,١% في حين احتل المرتبة السادسة قضاء القرنة (٣) منشأة بنسبة ٢,٣% ثم جاء في المرتبة السابعة قضاء الفاو (٢) منشأة بنسبة١,٥ % و بينما احتل المرتبة الأخيرة قضاءي الدير والفاو (١) منشأة بنسبة٠,٨% من أجمالي الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة.

٢-يحتل قضاء الزبير المرتبة الاولى بعدد الصناعات الكبيرة وذلك لما يمتلكة من مقومات طبيعية وبشرية تساعد على انشاء المصانع في القضاء حيث وجود ارض شاسعة اضافة الى وجود ايدي عاملة ة وجود مواد اولية وطرق نقل .

٣-تحتل الصناعات الانشائية المرتبة الاولى من بين الصناعات الكبيرة وذلك بسبب التوسع العمراني الحاصل في المحافظة بعد عام ٢٠٠٣ ذا زيادة عدد المهاجرين من المحافظات القريبة الى محافظة البصرة بقية الحصول على فرص عمل جيدة واستقلال الموارد في المحافظة

٤- عدم وضع خطط وأهداف تنموية من قبل الدولة لرسم المستقبل عن كيفية تطوير الإنتاج للصناعات المعدنية وتنمية سبل النهوض بواقعها الصناعي من حيث جودة ونوعية المنتج المحلي وتفعيل قانون فرض الحماية للمنتج الوطني حفظاً من منافسة المنتجات الأجنبية له.

٥- وبناءاً للرؤية المستقبلية للدراسة فإنه يتصف السوق في محافظة البصرة بالواسع سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل مما يتطلب إقامة مشاريع لهذه الصناعات تبعاً لحجم الاستهلاك المستقبلي .

الهوامش والمصادر:

( ١) فارس مهدي محمد ،الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق ،اطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ،كلية الاداب ،سنة ٢٠٠٦،ص٢٦

(٢) محمد صابر زهو ،تحليل تطور الصناعات الكبيرة في العراق للمدة٢٠٠٠-٢٠٠٨،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت .مجلة تكريت للعلوم والادارة الاقتصادية ، مجلد ٩،العدد٢٠١٣/٢٧.ص١١٧

( ٣)محمد ازهر السماك ،عباس علي التميمي ،اسس الجغرافية الصناعية وتطبيقاتها ،دار الكتاب الطباعة والنشر، جامعة الموصل،١٩٨٧،ص٤٠٥

( ٤) مؤيد حسن قاسم العطيوي ،الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة ، اطروحة دكتورة ،كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة البصرة،،٢٠١٧،ص١١٣

(٥)علي حسين هندي الابراهيمي ،التحليل المكاني للمناطق الصناعية في محافظة البصرة وافاقها المستقبلية ،رسالة ماجستير ، كلية الاداب جامعة البصرة ،٢٠٢٢،ص١٥

(٦ )UN, Demographic year book, New York, 1988, p15

(٧ )مقابلة شخصية ،رعد كريدي العبادي ،عضو اتحاد الجمعيات الفلاحية /فرع البصرة ،بتاريخ ٢٠٢٣/١/١١

(٨ ) جمهورية العراق، موقع وزارة النفط العراقية ،احصائيات عام ٢٠٢٢

(٩ )جمهورية العراق ، مديرية بلدية البصرة ،قسم المساحة العامة ٢٠٢٠

(١٠ )UN, Demographic year book, New York, 1988, p15

(١١) جمورية العراق ، وزارة الزراعة العراقية ،قسم الاسماك ،بيانات غير منشورة السنة ٢٠٢١

(١٢ ) UN, Demographic year book, New York, 1988, p15

(١٣) الدراسة الميدانية

Margins and Sources

(1) Faris Mahdi Muhammad, The Large Food Industries in Iraq, PhD thesis, University of Basra, College of Arts, year 2006, pg. 26

(2)Muhammad Saber Zhou, Analysis of the Development of Large Industries in Iraq for the Period 2000-2008, College of Administration and Economics, University of Tikrit. Tikrit Journal of Science and Economic Management, Volume 9, Issue 27/2013.
(3)Muhammad Azhar Al-Sammak, Abbas Ali Al-Tamimi, The Foundations of Pg. 117 Industrial Geography and its Applications, Dar Al-Kitab Printing and Publishing, University of Mosul, 1987, P. 405

(4)Muayad Hassan Qasim Al-Atiwi, Chemical Industries in Basra Governorate, doctoral thesis, College of Education for Human Sciences, University of Basra, p, 2017

(5)Ali Hussein Hindi Al-Ibrahimi, Spatial Analysis of Industrial Areas in Basra Governorate and Its Future Prospects, Master Thesis, College of Arts, University of Basra, 2022, p. 15

(6)UN, Demographic year book, New York, 1988, p15

(7)Personal interview, Raad Kreidi Al-Abadi, member of the Union of Agricultural Associations / Basra Branch, on 1/11/2023

(8) Republic of Iraq, Iraqi Ministry of Oil website, 2022 statistics

(9) Republic of Iraq, Basra Municipality Directorate

(10)UN, Demographic year book, New York, 1988, p15

(11)Republic of Iraq, Iraqi Ministry of Agriculture, Department of Fisheries, unpublished data, year 2021

(12)UN, Demographic year book, New York, 1988, p15

(13) field study